

مرسوم رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٧

بالتصديق على مذكرة التفاهم للتعاون الصناعي بين حكومة دولة قطر  
وحكومة دولة الكويت

نحن تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر ،

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى وثيقة التصديق الصادرة في السادس والعشرين من شهر ذي القعدة  
عام ١٤٣٧ هجرية ، الموافق للتاسع والعشرين من شهر أغسطس عام ٢٠١٦  
ميلادية ،

وعلى اقتراح وزير الخارجية ،

وعلى مشروع المرسوم المقدم من مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة (١)

صُودق على مذكرة التفاهم للتعاون الصناعي بين حكومة دولة قطر  
وحكومة دولة الكويت ، الموقعه بمدينة الدوحة بتاريخ ٢٠١٦/١/١١ ، المرفق  
نصها بهذا المرسوم ، وتكون لها قوة القانون ، وفقاً للمادة (٦٨) من الدستور .

## مادة (٢)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا المرسوم .  
ويُعمل به من تاريخ صدوره . ويُنشر في الجريدة الرسمية .

تميم بن حمد آل ثاني  
أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ: ٢١/٨/١٤٣٨ هـ  
الموافق: ١٧/٥/٢٠١٧ م

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مذكرة التفاهم  
للتعاون الصناعي بين  
حكومة دولة قطر وحكومة دولة الكويت

إن حكومة دولة قطر ممثلة " بوزارة الطاقة والصناعة" وحكومة دولة الكويت ممثلة  
"بالهيئة العامة للصناعة"، والمشار إليهما فيما بعد "بالطرفين"،

ورغبة منها في تعزيز روابط التعاون بين الطرفين في مختلف المجالات الصناعية،

فقد اتفقا على ما يلي:

المادة الأولى

يعمل الطرفان على تنمية التعاون الثنائي العلمي والتكنولوجي والإداري في المجال  
الصناعي بين البلدين.

المادة الثانية

يتخذ التعاون في المجال الثنائي بين الطرفين، وفي نطاق التشريعات المعمول بها في  
كلا البلدين الأشكال التالية:

- تبادل المعلومات والخبرات الفنية والعلمية والإدارية والتشريعية في المجال  
الصناعي.

- تبادل الخبرات والمعلومات الفنية في مجال إنجاز وتهيئة المدن الصناعية وتشجيع إقامة المشاريع الصناعية المشتركة.
- تبادل الخبرات والدراسات في مجال تنمية وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وحاضنات الأعمال.
- أي صيغة للتعاون تكون ملائمة للطرفين في المجال الصناعي.

#### المادة الثالثة

المشاركة في الدورات التدريبية وورش العمل والندوات والمؤتمرات ذات العلاقة التي تقام في كلا البلدين لرفع مستوى الإدارة الصناعية والمهارة الفنية للكوادر المختلفة وذلك في إطار برنامج تدريبي يتم الاتفاق عليه وفق لاحتياجاتهما ودون الإخلال بأحكام الأنظمة والقوانين المعمول بها في كلا البلدين.

#### المادة الرابعة

تبادل زيارة الوفود للاطلاع على الخبرات والمستجدات المتعلقة بالتطور الصناعي في كلا البلدين.

#### المادة الخامسة

يقوم الطرفان بإنجاز هذا التعاون في حدود مسؤولياتهما، على أن يتحمل الطرفان كل فيما يخصه أية تكاليف مالية تترتب على تنفيذ هذه المذكرة ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك.

#### المادة السادسة

١- تدخل هذه المذكرة حيز النفاذ من تاريخ الإشعار الأخير الذي يخطر فيه أحد الطرفين الطرف الآخر باستيفائه لكافة الإجراءات الدستورية اللازمة لنفاذ هذه المذكرة.

٢- ويجوز تعديل هذه المذكرة بناء على رغبة أحد الطرفين وموافقة الطرف الآخر، وتدخّل هذه التعديلات حيز النفاذ من تاريخ التوقيع عليها.  
٣- ويسري العمل بهذه المذكرة لمدة عامين وتجدد تلقائياً لمدد مماثلة، ما لم يخطر أي من الطرفين الطرف الآخر كتابة قبل ستة أشهر برغبته في إنهاء العمل بها.

واشهاداً على ما تقدم قام المفوضون اذناه والمخولان من قبل حكومتيهما بالتوقيع على هذه الاتفاقية .

حررت مذكرة التفاهم هذه ووقعت في مدينة الدوحة بتاريخ ١ ربيع الآخر ١٤٣٧ هـ الموافق ١١ يناير ٢٠١٦ م من نسختين أصليتين باللغة العربية لكل منها ذات الحجية.

عن  
حكومة دولة الكويت

عن  
حكومة دولة قطر

صباح خالد الحمد الصباح  
النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء  
وزير الخارجية

د. خالد بن محمد العطية  
وزير الخارجية